

اتفاقية شراكة

بين

غرفة الصناعة التقليدية لجهة الشرق

و

الجماعة الحضرية بأكليم

- في إطار تفعيل مشروع الجهوية المتقدمة الذي أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس انطلاقته ، والذي يلزم جميع الفاعلين والمتدخلين في تدبير الشأن المحلي الإقليمي والجهوي الى نهج سياسة القرب الرامية الى الإقتراب من اهتمامات وحاجيات السكان لمدهم بالمرافق والتجهيزات والخدمات اللازمة لحيانة كرامتهم وتوفير العيش الكريم ومكافحة الفقر والبطالة والتهميش .

- تماشيا مع الإرادة الملكية الرامية الى تهييء الظروف الملائمة لتنمية وتأهيل قطاع الصناعة التقليدية .

- بناء على الظهير الشريف رقم 84-15-1 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14 . 112 المتعلق بالعمالات والإقاليم .

- بناء على الظهير الشريف رقم 85-15-1 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14 . 113 المتعلق بالجماعات الترابية.

- بناء على الظهير الشريف رقم 89-11-1 الصادر في 16 رمضان (17 أغسطس 2011) بتنفيذ القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية كما تم تغييره وتتميمه .

ونظرا للدور الفعال والإيجابي الذي تخطلح به كل من غرفة الصناعة التقليدية لجهة الشرق والجماعة الحضرية بأكليم في تسريع وتيرة التنمية الإقتصادية .

ووعيا منهما بالدور الفعال الذي يلعبه قطاع الصناعة التقليدية على مستوى الجماعة الترابية بأكليم في امتصاص البطالة وتشغيل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة .

تم الاتفاق بين الموقعين أسفله على ما يلي :

المادة الأولى : تعمل الجماعة الحضرية بأكليم وبتعاون مع غرفة الصناعة التقليدية لجهة الشرق على النهوض بقطاع الصناعة التقليدية على مختلف المستويات والأصعدة .

المادة الثانية : يشمل التعاون المجالات التالية :

- القيام بدراسة ميدانية موسعة لقطاع الصناعة التقليدية خاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بتراب الجماعة الحضرية بأكليم
- تنظيم ندوات وأيام دراسة ومعارض حول الصناعة التقليدية في مختلف المجالات
- العمل على تحفيز ومساعدة الشباب على خلق المقاولات والبحث عن طرق جديدة للتمويل .
- العمل على احياء الحرف التقليدية المهددة بالانقثار

المادة الثالثة : تعزيز البنيات التحتية للقطاع من خلال المساهمة في اجداث فضاءات للصناعة التقليدية لعرض المنتج وترويجه.

المادة الرابعة : مساهمة الجماعة الحضرية بأكليم في تنظيم

المعارض المحلية ، الإقليمية ، الجهوية ، الوطنية والدولية

المادة الخامسة : مددة صلاحية الاتفاقية مفتوحة طيلة انتداب المجالس

المحلية ما لم يرغب أحد الطرفين في فسخها حيث تبقى
البرامج التي شرع في انجازها سارية المفعول الى حين
انتهائها .

المادة السادسة : يمكن استكمال هذه الاتفاقية بملحق اضافي يتعلق
بجوانب خصوصية للتبادل والتعاون أو ببرامج التطبيق والتي
يمكن اقتراحها وتوقيعها في تاريخ لاحق ، وبمجرد
التوقيع عليه من الطرفين تصبح جزءا متدمجا في الاتفاقية
الإلحائية .

المادة السابعة : يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بمجرد توقيعيه بين السيدين
رئيس الجماعة الحضرية بأكليم ورئيس غرفة الصناعة
التقليدية لجهة الشرق والمصادقة عليه من طرف السلطات
المحلية.

وحرر بوجدة في :

امضاء عامل إقليم بركان



18 أبريل 2016

عبد الحق الجوزي

امضاء رئيس الجماعة

الحضرية بأكليم



هشام الكفيف

امضاء رئيس الغرفة



ادريس بوجواله